



الرقم : .....  
التاريخ : .....  
المرفقات : .....

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات  
رقم ( 55 ) لسنة (2014)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم  
الأثنين 14 جمادى الآخرة 1435 هجرية، الموافق 2014/4/14 ميلادية،

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي  
رئيس مجلس الإدارة  
وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني
  2. الأستاذ/ أمين معروف الجند
  3. الأستاذ/ نجيب محمد عبدالله بكير
  4. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي
  5. المهندس/ عبدالحميد أحمد المتوكل
  6. الدكتور/ محمد أحمد علي ثابت
- عضو مجلس الإدارة " " " "  
" " " "  
" " " "  
" " " "  
" " " "  
سكرتير مجلس الإدارة
- وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مكتب العقيلي للمقاولات العامة .

ضد

المؤسسة العامة للكهرباء - منطقة الحديدية بشأن المناقصة رقم 4/ح/2014م الخاصة بتنفيذ أعمال الحفر والردم لمد  
كابلات أرضية لمخارج محطات التحويل الجديدة مديرية الميناء  
الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2014/03/16م تقدم الشاكي بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد المؤسسة العامة للكهرباء -  
منطقة الحديدية تضمنت اعتراضه على قرار ارساء المناقصة على صاحب العطاء الأعلى سعرا بمبلغ  
43,755,018 ريال كون عرضه (أي الشاكي) أقل سعرا وبمبلغ 33,303,531 ريال، وطلب من الهيئة اتخاذ  
الاجراءات القانونية حفاظا على الحق العام والخاص.

ثانياً: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة الى الجهة المشكو بها برقم (470) بتاريخ 2014/03/17م  
تضمنت وقف اجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا بأوليات المناقصة وبناء عليه



Ref : ..... الرقم  
Date: ..... التاريخ  
Res.: ..... المرفقات

قامت الجهة بالرد على الهيئة بالمذكرة رقم (320) بتاريخ 2014/3/18م و تضمنت بأنه قد تم الرد على مكتب العقيلي (الشاكي) سابقا بموجب المذكرة رقم (308) بتاريخ 2014/03/17م حيث أن مكتب العقيلي (الشاكي) تقدم بعرض متدني بنقص %18.3- عن التكلفة التقديرية وبعيدا جدا عن التكلفة الفعلية الحقيقية للأسعار السائدة في السوق لبند رئيسية مثل شق وإعادة الإسفلت الأمر الذي سيؤدي الى تعثر تنفيذ المشروع لا محالة، وهذا المشروع من المشاريع المهمة لتأهيل منظومة التوزيع الكهربائية لمدينة الحديدة من الانهيار مقابل الاحمال المتزايدة والطلب المتزايد على الطاقة.

**ثالثا:** تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي. ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره الى مجلس ادارة الهيئة متضمناً بملاحظات الآتية:-

**أ. بالنسبة للشكوى:**

تم تقديم الشكوى خلال الفترة القانونية

**ب. بالنسبة للجهة:**

- 1- خالفت الجهة المادة (115 - أ) والتي تنص على أن يتم الإعلان عن المناقصة العامة باسم الجهة في وحدات السلطة المركزية وباسم المجلس المحلي المعني في الوحدات الإدارية وذلك عن طريق النشر في صحيفتين رسميتين يوميتين واسعتي الانتشار لثلاثة أيام متتالية وفي موقع الجهة الالكتروني.
- 2- استبعدت الجهة العطاء المقدم من الشاكي استنادا الى المادة 185 من اللائحة التنفيذية والتي تنص على أنه إذا تبين للجنة التحليل أن العطاء المقدم بأقل الأسعار المقيمة يقل عن التكلفة التقديرية والأسعار السائدة في السوق بنسبة تتجاوز ( 15 % ) فيجب عليها مراجعة التكلفة التقديرية للتأكد من سلامتها ومن ثم يتم طلب تحليل للأسعار من صاحب العطاء، وإذا اقتنعت اللجنة بنتائج التحليل والمبررات تقوم باستكمال إجراءات البت مبينة رأيها الفني والمالي في تقريره، أما إذا لم تقتنع بالتحليل والمبررات فيتم استبعاد العطاء والانتقال إلى العطاء التالي في الترتيب من حيث أقل الأسعار المقيمة.
- 3- لم تطالب الجهة الشاكي بأي تحليل للأسعار خصوصا وأن سعره يقل عن التكلفة التقديرية بنسبة تجارية 15%
- 4- تم مطالبة الطرفين بتحليل سعر بند الإسفلت ومقارنتها بسعر السوق ويوضح الجدول التالي انحراف سعر الطرفين (الجهة والشاكي) بالنسبة لسعر السوق:

البند	الوحدة	تحليل السعر من وجهة نظر المقاول	تحليل السعر من وجهة نظر الجهة	تحليل السعر من واقع سعر السوق
توريد وتنفيذ طبقة الأسفلت بسماكة لا تقل عن 7 سم وبعرض 0.5	متر طولي	إجمالي تكلفة المتر المكعب = 48,588.42 ريال	السعر السائد لتنفيذ المتر المربع (سماكة 5 سم) 2560 ريال	السعر السائد في السوق = 50,000 ريال/متر مكعب
		وحيث يمكن تنفيذ	تكلفة المصنعية بحسب	7 سم = 50,000 × 0.07 = 3,500 ريال



Ref: ..... الرقم  
Date: ..... التاريخ  
Res: ..... المرفقات

متر	28.6 متر طولي بعرض 0.5 متر وسماكة 7 سم وبالتالي فإن سعر المتر الطولي بعرض 0.5 متر = 1700 ريال	السعر السائد = 5120 ريال = 2 × 2560 تكلفة الأرسى للطبقة الثانية = 148 ريال الإجمالي = 5268 ريال للمتر الطولي بعرض متر بالإضافة الى مبلغ 732 ريال زيادة كون العمل أعمال ترميمات ليصبح إجمالي سعر تنفيذ المتر الطولي بعرض 6000 ريال وإجمالي سعر المتر الطولي بعرض 0.5 متر 3000 ريال	نسبة الانحراف عن سعر السوق
		71.43% (+)	2.86% (-)

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن الجهة بالغت كثيرا في تقدير التكلفة التقديرية خصوصا فيما يتعلق في بند الإسفلت الأمر الذي أضرب بحق الشاكي في الفوز في المناقصة.  
5- قامت الجهة بإضافة بدل الإشراف ضمن وثائق المناقصة بواقع 3% من تكلفة تنفيذ الأعمال المدنية دون سند قانوني لهذه الإضافة.

رابعاً: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، إتخذ القرار الآتي:

### القرار

بعد الإطلاع على ما سلف ذكره، وكون الشكوى قد قدمت في الموعد القانوني، ولأن الجهة قد بالغت في تقدير التكلفة التقديرية قياساً بأسعار السائدة في السوق، وكونها لم تطلب من الشاكي القيام بتحليل أسعاره للتأكد من سلامة تقديراته لبند عرضه وبالذات بند الأسفلت، ولكون الجهة قد قامت بإضافة بند بدل إشراف ضمن وثائق المناقصة بواقع 3% وهي إضافة غير قانونية، واستناداً الى نص المادة (78) من القانون



Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res: .....

المرفقات : .....

رقم (23) لسنة 2007، بشأن المناقصات والمزايدات\_ والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات مايلي:

1- قبول الشكوى المقدمة من مكتب العقيلي للمقاولات العامة ضد المؤسسة العامة للكهرباء - منطقة الحديدية في المناقصة رقم 4/ح/2014م الخاصة بتنفيذ أعمال الحفر والردم لمد كابلات أرضية لمخرج محطات التحويل الجديدة مديرية الميناء.

2- توجيه الجهة بمراجعة التكلفة التقديرية وفقا للأسعار السائدة في السوق وإعادة التحليل وفقا لأحكام المادة رقم (185) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 14 جمادي الآخرة 1435 هجرية، الموافق 2014/4/14 ميلادية.

القاضي عبدالرزاق سعيد الأحملي  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. ياسين محمد الخراساني  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الحميد المتوكل  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

أ. امين معروف الجند  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. محمد احمد علي ثابت  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

أ. مجيب محمد بكر  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الملك احمد العرشي  
رئيس الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

